

كـل ارتفاع بمقدار 10 دولارات للبرميل يضيف 1.1% للتضخم أسعار النفط قد ترتفع لأكثر من 150 دولاراً قبل انزلاق الدول المتقدمة في حالة ركود



«أوبك»: 233,1 مليار دولار تحويلات العاملين من الدول النفطية إلى بلدانهم في 9 سنوات

الكويت - أ.ش.أ: ذكرت منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك) في أحدث دراسة لها أن العائدات النفطية كان لها دور في تعزيز تحويلات العاملين بالدول النفطية إلى الدول المرسله للعالة، إذ بلغ إجمالي هذه التحويلات 233,1 مليار دولار خلال الفترة من عام 2000 وحتى 2009، أي بمعدل سنوي بلغ 23,3 مليار دولار.

وقالت الدراسة - التي حصل مراسل وكالة أنباء الشرق الأوسط عليها أن ما يعكس أهمية تحويلات العاملين في الاقتصادات العربية غير النفطية هو نسبتهما إلى الاحتياطي من العملات الأجنبية، حيث بلغت عام 2009 حوالي 8,8، مؤكدة أن صناعة النفط والغاز الطبيعي قد ساهمت بفعالية في زيادة التعاون بين الدول العربية، وذلك لعدة أسباب من أهمها أنها تشتمل على سلسلة طويلة من المراحل، تشمل كل منها صناعة بمفردها، مما ينتج فرصا للتعاون على الصعيد الثنائي أو الجماعي، وفي مجالات مختلفة كالاستكشاف والإنتاج والتكرير والتصنيع والنقل والتوزيع والتسويق.

ولفتت منظمة «أوبك» إلى أن الدراسة هدفت إلى استعراض تأثير النفط والعائدات النفطية على التنمية في الدول العربية من خلال، أولا تحليل استهلاك الطاقة لفترة العقد الماضي 2001-2010، وثانيا تأثير العائدات النفطية على التنمية في الدول الرئيسية المنتجة للنفط والدول العربية الأخرى، وثالثا استعراض أوجه التعاون بين الدول العربية في مجال النفط والغاز الطبيعي مما يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الأقطار. وكانت منظمة «أوبك» قد أنشئت في أعقاب مؤتمر القمة العربي الذي عقد في 29 أغسطس 1967 بالخرطوم، وذلك بموجب اتفاقية أبرمت في 9 يناير 1968 ببيروت بين كل من الكويت، والمملكة العربية السعودية وليبيا واتفق فيما بين هذه الدول على أن تكون دولة مقرا للمنظمة.

ثم عدلت الاتفاقية المنشئة للمنظمة كي تفسح المجال أمام دول عربية أخرى للانضمام إلى عضويتها لترتفع عدد الأعضاء من 3 دول لتصبح 10 من بينها مصر.

ولفتت منظمة «أوبك» في دراستها حول دور النفط والعائدات الطبيعي في تعزيز التنمية العربية إلى أن قطاع النفط والغاز يرتبط بالتنمية في الدول العربية من خلال استخدامها كمصدر للطاقة ومادة أولية في القطاعات الاقتصادية وفي الاستهلاك المحلي وتوفيرها للعوائد النفطية التي تنفق لتعزيز عملية التنمية الاقتصادية

والاجتماعية وتعزيز التعاون العربي إلى ارتفاع حصة الغاز الطبيعي من مزيج الطاقة في الدول العربية من 42,5% عام 2001 إلى 45,4% عام 2010، بينما انخفضت حصة المنتجات البترولية من 54,4% إلى 52,9.

وأشارت الدراسة إلى أن العائدات النفطية لها دور رئيسي في تعزيز عملية التنمية في الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط من خلال مساهمتها في معدلات النمو الاقتصادي والميزانية العامة والميزان التجاري، بالإضافة إلى دورها الكبير في التنمية البشرية.

وأوضحت الدراسة أن النفط وعائداته ساهم في تعزيز التنمية في الدول العربية الأخرى غير المنتجة وذلك عن طريق العون الإنمائي العربي الذي قدمته الدول العربية النفطية للدول العربية الأخرى والذي بلغ 36,5 مليار دولار في الفترة من عام 2000 وحتى 2009، و144,4 مليار دولار في الفترة من عام 1970 وحتى 2009.

وقالت منظمة «أوبك» في دراستها ان الدول العربية غير النفطية استفادت من الارتفاعات التي حدثت في أسعار النفط خلال بداية العقد الماضي وحتى منتصف عام 2008، حيث وجهت العديد من الدول العربية المصدرة للنفط الكثير من الاستثمارات لها بحثا عن تنوع مكونات المحافظ الاستثمارية.

وأشارت الدراسة إلى أن حجم الاستثمارات العربية البينية بلغ خلال عام 2009 حوالي 14 مليار دولار، كما بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات البينية العربية في الفترة من عام 1985 وحتى عام 2009 نحو 163,4 مليار دولار، أي بمتوسط معدل تدفق سنوي بلغ 6,5 مليارات دولار.

وخلصت الدراسة إلى ازدياد معدلات الطلب على الطاقة في الفترة من عام 2001 إلى عام 2010، إذ ارتفع من 7 ملايين برميل مكافئ نفط يوميا عام 2001 إلى 10,8 ملايين برميل مكافئ نفط يوميا عام 2010، أي بمعدل نمو سنوي بلغ 4,4%، لافتة إلى ارتفاع الاستهلاك العربي من المنتجات النفطية بمعدل سنوي بلغ 4,1% من 3,8 ملايين برميل نفط مكافئ يوميا عام 2001 إلى 5,7 ملايين برميل نفط يوميا عام 2010 بينما ارتفع استهلاك الدول العربية من الغاز الطبيعي بنحو مليوني برميل يوميا خلال فترة العقد الماضي حيث ارتفع بمعدل نمو سنوي بلغ 4,9% من 2,9 مليون برميل نفط مكافئ يوميا إلى 4,9 ملايين برميل نفط مكافئ يوميا خلال نفس الفترة.

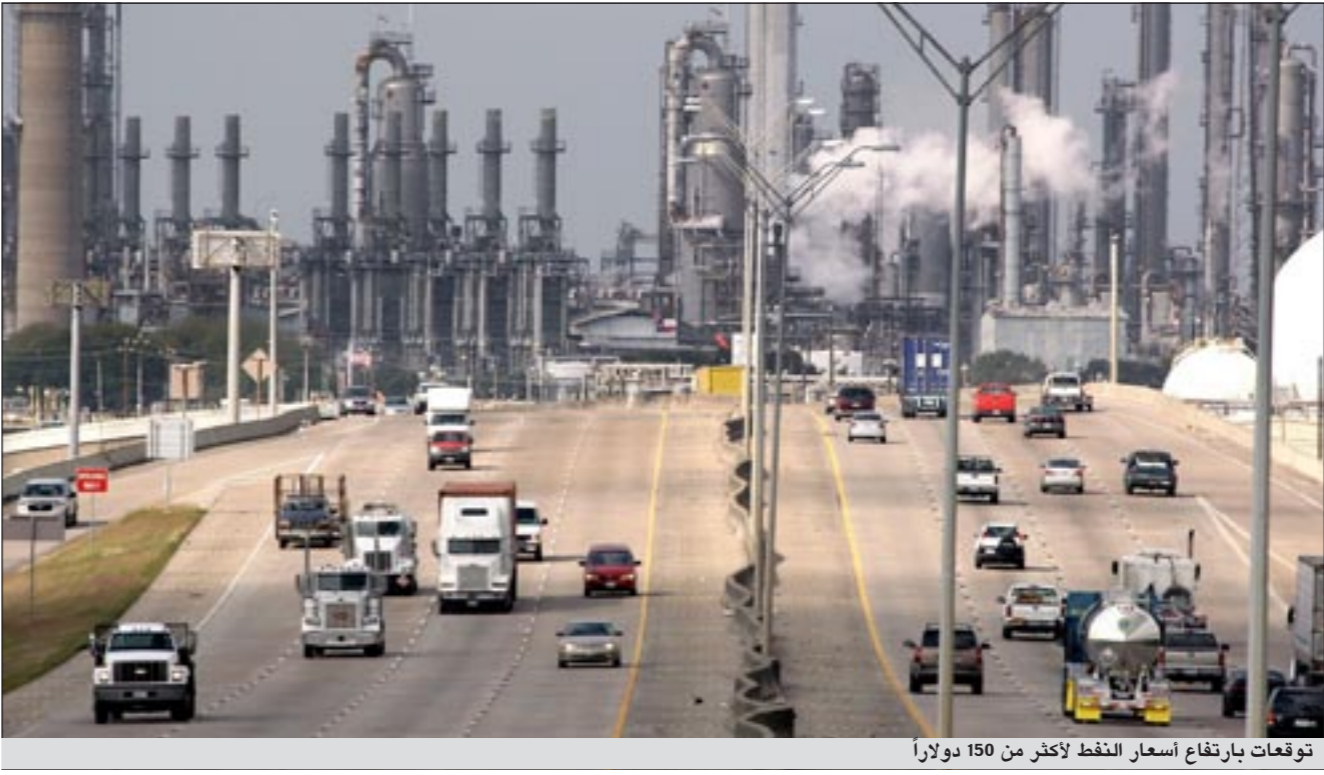
الكويت - أ.ش.أ: ذكرت منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك) في أحدث دراسة لها أن العائدات النفطية كان لها دور في تعزيز تحويلات العاملين بالدول النفطية إلى الدول المرسله للعالة، إذ بلغ إجمالي هذه التحويلات 233,1 مليار دولار خلال الفترة من عام 2000 وحتى 2009، أي بمعدل سنوي بلغ 23,3 مليار دولار.

وقالت الدراسة - التي حصل مراسل وكالة أنباء الشرق الأوسط عليها أن ما يعكس أهمية تحويلات العاملين في الاقتصادات العربية غير النفطية هو نسبتهما إلى الاحتياطي من العملات الأجنبية، حيث بلغت عام 2009 حوالي 8,8، مؤكدة أن صناعة النفط والغاز الطبيعي قد ساهمت بفعالية في زيادة التعاون بين الدول العربية، وذلك لعدة أسباب من أهمها أنها تشتمل على سلسلة طويلة من المراحل، تشمل كل منها صناعة بمفردها، مما ينتج فرصا للتعاون على الصعيد الثنائي أو الجماعي، وفي مجالات مختلفة كالاستكشاف والإنتاج والتكرير والتصنيع والنقل والتوزيع والتسويق.

ولفتت منظمة «أوبك» إلى أن الدراسة هدفت إلى استعراض تأثير النفط والعائدات النفطية على التنمية في الدول العربية من خلال، أولا تحليل استهلاك الطاقة لفترة العقد الماضي 2001-2010، وثانيا تأثير العائدات النفطية على التنمية في الدول الرئيسية المنتجة للنفط والدول العربية الأخرى، وثالثا استعراض أوجه التعاون بين الدول العربية في مجال النفط والغاز الطبيعي مما يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الأقطار. وكانت منظمة «أوبك» قد أنشئت في أعقاب مؤتمر القمة العربي الذي عقد في 29 أغسطس 1967 بالخرطوم، وذلك بموجب اتفاقية أبرمت في 9 يناير 1968 ببيروت بين كل من الكويت، والمملكة العربية السعودية وليبيا واتفق فيما بين هذه الدول على أن تكون دولة مقرا للمنظمة.

ثم عدلت الاتفاقية المنشئة للمنظمة كي تفسح المجال أمام دول عربية أخرى للانضمام إلى عضويتها لترتفع عدد الأعضاء من 3 دول لتصبح 10 من بينها مصر.

ولفتت منظمة «أوبك» في دراستها حول دور النفط والعائدات الطبيعي في تعزيز التنمية العربية إلى أن قطاع النفط والغاز يرتبط بالتنمية في الدول العربية من خلال استخدامها كمصدر للطاقة ومادة أولية في القطاعات الاقتصادية وفي الاستهلاك المحلي وتوفيرها للعوائد النفطية التي تنفق لتعزيز عملية التنمية الاقتصادية



توقعات بارتفاع أسعار النفط لأكثر من 150 دولاراً

المملوكة للدولة «سواء كان السبب هو الاستهلاك الفعلي للوقود أو مؤشرات على مبيعات منتجات نفطية فلا أتوقع تراجعاً كبيراً في الطلب على النفط..» كان سبب الركود في 2008 في المقام الأول هو الأزمة الائتمانية، ولا يمكن أن يعزأ انهيار الطلب على الطاقة بشكل مباشر إلى ارتفاع سعر النفط. وتكون قفزات سعر النفط الناجمة عن تعطل الإمدادات عادة هي سبب الانهيار الاقتصادي. وجاء ارتفاع الأسعار محدود نسبياً، وكانت ليبيا البلد العضو في أوبك تضخ نحو 1,6 مليون برميل يوميا قبل توقف معظم إنتاجها بسبب العنف في البلاد. وتملك دول أوبك الأخرى ما يكفي من الطاقة الإنتاجية الفائضة لتعويض النقص.

وقارن بهرأفيس من آي.إتش. اس جلوبال إنساييت نسبة الإنتاج الليبي المعطل من إجمالي الإمدادات العالمية اليوم بحجم التعطل الناجم عن الحرب الإيرانية العراقية التي اندلعت في 1980 وقطعت إمدادات قدها نحو 8 ملايين برميل يوميا.

السبعينيات هي الأضحخ حيث تضاعفت أسعار النفط حوالي 4 مرات بسبب الحظر العربي للنفط. وأعقب ذلك صدمة ثانية في نهاية العقد وبداية العقد التالي بسبب الثورة الإيرانية ثم غزو العراق لإيران. ولذلك غيرت الاقتصادات المتقدمة سلوكها لتصبح أكثر كفاءة في استهلاك الطاقة وأقل تأثرا بارتفاع الأسعار.

ولاتزال الاقتصادات الناشئة تواجه صعوبة في الموازنة بين النمو الاقتصادي والكفاءة في استهلاك الوقود وفي إلغاء الدعم - الذي يخفف تكلفة الطاقة - ويشجع على زيادة الاستهلاك - بشكل تدريجي. ورفعت الصين - أكبر مستهلك للطاقة في العالم - ثاني أكبر مستهلك للنفط بعد الولايات المتحدة - أسعار بيع الوقود بالجزءية بما يتراوح بين 5 و5,5% إلى مستويات قياسية لكن من المتوقع أن يكون الأثر محدودا لأن هؤالء الذين لديهم ما يكفي لشراء سيارة في الصين لا يزال بإمكانهم دفع ثمن الوقود. وقال داي جيا تشوان الباحث في شركة سي.إن.بي.سي الصينية

حتى الآن.. وأضاف «رغم أن هذه الارتفاعات في الأسعار تستحضر شيخ الركود التضخمي الذي حدث في السبعينيات.. من المستبعد أن تخرج الانعاش عن مساره..» من جانبه قال ناريمان بهرأفيس كبير الاقتصاديين في آي.إتش.اس جلوبال إنساييت إن النفط لن يوفى القوة الكافية للاقتصاد العالمي قبل أن يتجاوز نطاق الـ 150 دولاراً 160 دولاراً. وهناك بالفعل نفط كثيرة بان ارتفاع أسعار النفط هذا العام جعل بعض الأسعار تحد من استهلاكها للوقود لكن صدمة الأسعار في 2008 والقفزات السابقة جعلت المستهلكين أكثر تحملاً.

وقال لورانس إيجلز من جيه. بي مورجان «السؤال هو هل يمكن اعتبار أسعار النفط اليوم صدمة رغم أننا شهدناها من قبل. في 2008 ظلت أسعار النفط فوق الـ 100 دولار للبرميل لنحو 7 أشهر.

وأضاف «تظهر السبعينيات أن المستهلكين يمكن أن يعتادوا على مستويات الأسعار المرتفعة وأن النمو الاقتصادي يمكن أن ينتعش في مناخ الأسعار المرتفعة.»

ولاتزال أول صدمة أسعار في

«صندوق النقد»: حجم صدمة المعروض النفطي الفعلي بالمقارنة مع المستويات التاريخية متوسط حتى الآن

لندن - رويترز: قد ترتفع أسعار النفط إلى أكثر من 150 دولاراً للبرميل قبل أن يدفع ذلك العالم المتقدم إلى الانزلاق إلى حالة ركود وهو ما يترك للملئدان المنتجة مجالا لمواصلة تحقيق الإيرادات النفطية دون تقييد الطلب على الوقود. وقال ممثلون للبلدان المستهلكة إن الأسعار ارتفعت بما يكفي للتأثير سلبا على استهلاك الوقود لكن وكالة الطاقة الدولية ومنظمة أوبك تركزتا توقعاتهما لنمو الطلب على النفط دون تغيير في تقديريين لهما هذا الأسبوع.

ويرى بعض المحللين أن القاعدة العامة للارتفاع الذي يسبب ركودا وتدابيعات كبيرة على الطلب على الوقود هو أن يبلغ 100/100 سنويا وهو ما يتجاوز الأسعار للمستوى القياسي المسجل في 2008 البالغ 147,27 دولاراً للخاص الأميركي. وقال ريتشارد باتي من شركة ستاندرد لآيف انفيستمنس «الخطر هو أنه إذا استمرت الأسعار في الارتفاع فإن أي تباطؤ في النمو سيكون أشد وطأة وسيزيد احتمالات الركود. هذا وارد الحدوث بعد ارتفاع أسعار النفط 100/100..»

وحتى الآن تقل الزيادة عن نصف هذه النسبة، وسجل مزيج برنت الذي يقود المعروض الحالي أعلى مستوى في عام ونصف العام فوق 127 دولاراً للبرميل مرتفعا 49% عن مستواه قبل عام ونحو 49% عن مستواه في نهاية 2010. والمقاييس الأخرى التي يستخدمها باتي واقتصاديون آخرون تفيد بأن كل ارتفاع بمقدار 10 دولارات للبرميل يضيف -في حال استمراره -1% إلى التضخم وليتهم 0,5% من الناتج المحلي الإجمالي. ورغم أن كثيرين قالوا إن من الصعب تحديد مستوى الخطر على وجه الدقة إلا أن كثيرين أيضا اتفقوا على أن هناك مجازا لمزيد من الارتفاع قبل حدوث ركود.

بل إن صندوق النقد الدولي الذي أشار إلى أن أسعار النفط تشكل خطرا قال إنه لا يرى خطر ركود حتى الآن.

وقال المتداول في تقرير نشر يوم الاثنين الماضي «حجم صدمة المعروض النفطي الفعلي بالمقارنة مع المستويات التاريخية متوسط

البحرين تمنح رخصتين جديدتين لمزاولة أنشطة مصرفية

المنامة - رويترز: قال مسؤول بمصرف البحرين المركزي إن المصرف منح رخصتين لمزاولة الأنشطة المصرفية في البحرين لـ «إيه.إم.بي» كإيمانال انفيستورز الأسترالية لإدارة الأصول والأيد بنك باكستاني ويقوم المصرف بدراسة تسعة طلبات أخرى لمزاولة أنشطة مصرفية في البلاد.

وقال أحمد البسام مدير إدارة التراخيص والسياسات بالمصرف المركزي لـ «رويترز» إن كلتا المؤسستين اختارت البحرين لفتح مكتب إقليمي، وتقدم البحرين نفسها كمرکز مالي إقليمي لأصحاب الفرواات الأثرية خاصة في السعودية والكويت التي لها صلاتها الاستثمارية لم تعاف بعد من الانهيار العقاري الذي ضرب المنطقة في 2008. وتضرت أيضا سمعة البحرين كمجتمع متسامح ومكان مستقر للأشعة الأعمال جراء الإشتباكات التي حدثت بين الأغلبية التسيعية وحكامها السنة في فبراير ومازس وما أعقبها من قمع للمعارضه. وقال البسام «تثبت الرخص الجديدة أن البحرين جذابة ومركز مالي». وأضاف أن البحرين شهدت اضطرابات سياسية في أوقات سابقة لكن البنوك تحدد أماكن أنشطتها بناء على نظرة بعيدة الأمد. وتابع «تغلبت البحرين على هذه الموافقة، ليس من السهل أن تغلق مكتب وترحل إلى مكان آخر». ويقول مسؤولون إن المؤسسات المالية الكبيرة لا تخطط للرحيل بسبب الاضطرابات، لكن يقول مصرفيون إن البنوك لن تغلق رسميا مكاتبها لكنها سترح موظفيها بهدوء إلى دبي حتى لا تتضرر علاقاتها مع حكومة البحرين.

الرئيس الصيني يحضر مراسم افتتاح منتدى بواو الآسيوي

بواو - هاينان - أ.ش.أ: القى الرئيس الصيني هو جين تاو خطابا في مراسم افتتاح الاجتماع السنوي العاشر لمنتدى بواو الآسيوي في منتجع بواو بمقاطعة هاينان أقصى جنوب الصين. وتعد هذه هي المرة الثالثة التي يحضر فيها الرئيس الصيني منتدى بواو الآسيوي، حيث كانت الأولى عام 2004 والثانية عام 2008. وبشارك في الجلسة الافتتاحية نخبة من كبار الشخصيات العالمية في مقدمتهم الرئيس الروسي ديميتري مفيدييف، ورئيسة البرازيل ديلما روسيف، ورئيس جنوب أفريقيا جاكوب زوما، ورئيس وزراء جمهورية كوريا كيم هوانغ سيك، ورئيس وزراء اسبانيا خوسيه رودريجز ثباتيرو، ورئيس وزراء أوكرانيا مايكولا أزاروف، إلى جانب أكثر من 1400 شخصية من شتى أنحاء العالم.

ويقام المنتدى تحت عنوان «تنمية شاملة، جدول أعمال مشترك، وتحديات جديدة»، ويركز هذا العام على سلسلة من الموضوعات تشمل رؤية الاقتصاد العالمي والرقابة المالية في أميركا وأوروبا، والتنمية الشاملة، وتدقيق رأس المال، والاقتصادات الناشئة، والخطة الخمسية الصينية الثانية عشرة، ونمو القطاع الصناعي.

وتعود فكرة ذلك المنتدى الإقليمي الآسيوي إلى عام 1998 حين طرحها مشاركة رئيس الفلبين الأسبق فيدل راموس، ورئيس وزراء أستراليا السابق روبرت هوك، ورئيس الوزراء الياباني الأسبق موريزيو هوسوكاوا.

الدول الفقيرة تنتقد السياسات الاقتصادية للدول الغنية

البنك الدولي: ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 36%

شهدتها الدول مرتفعة الدخل. ففي جمهورية قبرق، على سبيل المثال، حيث ينفق أوفر 10% على السكان 73% من ميزانيتهم على استهلاك الطعام، بلغ ارتفاع أسعار الأغذية 27% في عام 2010.

ونتيجة لذلك، يمكن أن ترتفع نسبة من يعيشون تحت خط الفقر 11 نقطة مئوية.

وأشار التقرير إلى أن هناك تدابير يجب اتخاذها لتخفيف أثر الزيادات الكبيرة في أسعار الغذاء على الفقراء، ومنها: توجيه المساعدات الاجتماعية وبرامج التغذية إلى الشرائح الأكثر فقرا، ورفع إجراءات الحظر على الصادرات الغذائية، وتخفيف الشروط الإنزائية المتعلقة بإنتاج الوقود الحيوي عندما تتجاوز أسعار الغذاء مستويات معينة، ومن الضروري أيضا تحسين قدرات الدول على اتحواء تقلب الأسعار من خلال الاستعانة بأدوات الأسواق المالية، وتحسين الإنتاج بالأحوال المناخية، وزيادة الاستثمارات في قطاع الزراعة، واعتمادا تكنولوجيات جديدة مثل الكونغرس وافق على القرار قبل تسعة أشهر في 2011 بفعل الاضطرابات التي تسببها منقعة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وفقا للتقرير، فقد شهدت الدول الأشد فقرا زيادة أكبر في أسعار الغذاء مقارنة بالزيادة التي

المزيد من الناس إلى براثن الفقر. وجاء ذلك في تقرير «مراقبة أسعار الغذاء» الذي صدر عن مجموعة البنك والسذي أرجع السبب في هذا الارتفاع إلى عدة أمور منها ارتفاع تكلفة الوقود من جراء الأحداث التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. في هذا الصدد، قال روبرت زوليك رئيس مجموعة البنك الدولي «علينا أن نضع توفير الغذاء على سلم أولوياتنا، وأن نحمي الشرائح الفقيرة والمتأثرة التي تتفقد معظم دخلها لتوفير الطعام». ووفقا لأحد إصدار من تقرير «مراقبة أسعار الغذاء»، فإن حدوث زيادة أخرى بنسبة 10% في الأسعار العالمية للمواد الغذائية يمكن أن تدفع 10 ملايين شخص آخرين تحت خط الفقر المدقع البالغ 1,25 دولار للفرد في اليوم، أما إذا ارتفعت الأسعار بنسبة 30% فقد يؤدي ذلك إلى سقوط 34 مليون شخص آخر تحت خط الفقر، أضف إلى أن هناك 44 مليون شخص سقطوا بالفعل في براثن الفقر منذ شهر يونيو الماضي نتيجة للزيادات المتلاحقة في الأسعار، وتشير تقديرات البنك الدولي إلى

واشنطن - وكالات: انتقدت مجموعة من الدول الفقيرة في العالم السياسات الاقتصادية للدول الغنية لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية بدعوى أنها تلحق الضرر بالبلد الفقير.

وقال بيان صادر عن هذه المجموعة التي تعرف باسم مجموعة 24 «إن التعافي في اقتصاد متعدد السرعات واعتماد الدول المتقدمة على السياسات النقدية التوسعية كوسيلة أساسية لدعم التعافي ساهمت في زيادة تدفق رؤوس الأموال إلى الأسواق وزيادة المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي وتشجيع المضاربة على أسعار السلع وزيادة الضغوط على أسعار الصرف في العديد من الأسواق الصاعدة.»

وأعربت المجموعة عن قلقها من ارتفاع أسعار المواد الخام وبخاصة النفط والغذاء وهو ما يزيد الضغوط على القطاعات لديها ويهدد بتصاعد التوتر الاجتماعي ويزيد مخاطر الفقر.

فيما أعلنت مجموعة البنك الدولي أن أسعار المواد الغذائية العالمية قد ارتفعت بنسبة 36% عن مستوياتها المسجلة قبل عام، فضلا عن استمرار تقلبها، مما دفع

تقليص مبلغ 38,5 مليار دولار من معدل الإنفاق الكونغرس الأميركي يتوصل لاتفاق بشأن الميزانية

واشنطن -كونا: وافق المشرعون في مجلسي النواب والشيوخ على الاتفاق بشأن الميزانية الذي تم التوصل إليه الأسبوع الماضي لتفادي حدوث شلل في القطاعات الحكومية وقاموا بإرساله إلى الرئيس باراك أوباما للتوقيع عليه. ويقضى القرار الجديد بتقليص مبلغ 38,5 مليار دولار من معدل الإنفاق مما يسمح بتمويل الحكومة حتى نهاية السنة المالية الحالية التي ستنتهي في 30 سبتمبر المقبل. ومن المتوقع أن تزيد حدة الخلافات حول الميزانية للعام المالي 2012 والحاجة لزيادة حد الدين

تقليص مبلغ 38,5 مليار دولار من معدل الإنفاق الكونغرس الأميركي يتوصل لاتفاق بشأن الميزانية

تصويت مجلس النواب قلق الليبراليين المتزايد وغضبهم بسبب خفض الإنفاق الذي من المتوقع أن يتم إقراره. وكان التصويت النهائي في مجلس الشيوخ بموافقة 81 معارضة 19 عضوا، وبموجب الاتفاق سيكون 38,5 مليار دولار من الميزانية للفترة المتبقية من السنة المالية التي تنتهي في 30 سبتمبر. ومن بين الأمور الأخرى تقتضي المصفقة ذلك خفض تمويل مجموعة واسعة من البرامج والخدمات المحلية من ضمنها مراكز الاستجابات الأولية للطوارئ والمؤسسة الوطنية للنفط. وكجزء

تقليص مبلغ 38,5 مليار دولار من معدل الإنفاق الكونغرس الأميركي يتوصل لاتفاق بشأن الميزانية

واشنطن -كونا: وافق المشرعون في مجلسي النواب والشيوخ على الاتفاق بشأن الميزانية الذي تم التوصل إليه الأسبوع الماضي لتفادي حدوث شلل في القطاعات الحكومية وقاموا بإرساله إلى الرئيس باراك أوباما للتوقيع عليه. ويقضى القرار الجديد بتقليص مبلغ 38,5 مليار دولار من معدل الإنفاق مما يسمح بتمويل الحكومة حتى نهاية السنة المالية الحالية التي ستنتهي في 30 سبتمبر المقبل. ومن المتوقع أن تزيد حدة الخلافات حول الميزانية للعام المالي 2012 والحاجة لزيادة حد الدين

الذهب يسجل ارتفاعاً قياسياً بسبب ضعف الدولار

سنغافورة - رويترز: ارتفع سعر الذهب إلى ذروة جديدة امس بعد أن هبط الدولار إلى أدنى مستوياته منذ أواخر عام 2009 أمام سلة عملات وارتفع سعر الفضة إلى أعلى مستوياته في 31 عاما في حين ساعدت الضغوط التضخمية في الصين على رفع أسعار المعدن. وبلغ سعر الذهب 1472,50 دولاراً للأوقية بعد أن سجل مستوى قياسياً عند 1479,01 دولاراً. وارتفع سعر الفضة إلى مستوى 42,41 دولاراً للأوقية وهو أعلى مستوياته منذ عام 1980.

وسجل سعر البلاتين 1785 دولاراً للأوقية منخفضا 1,49 دولار. وبلغ سعر الباديوم 767,97 مرتفعا 7,34 دولاراً.

الذهب يسجل ارتفاعاً قياسياً بسبب ضعف الدولار

سنغافورة - رويترز: ارتفع سعر الذهب إلى ذروة جديدة امس بعد أن هبط الدولار إلى أدنى مستوياته منذ أواخر عام 2009 أمام سلة عملات وارتفع سعر الفضة إلى أعلى مستوياته في 31 عاما في حين ساعدت الضغوط التضخمية في الصين على رفع أسعار المعدن. وبلغ سعر الذهب 1472,50 دولاراً للأوقية بعد أن سجل مستوى قياسياً عند 1479,01 دولاراً. وارتفع سعر الفضة إلى مستوى 42,41 دولاراً للأوقية وهو أعلى مستوياته منذ عام 1980.

وسجل سعر البلاتين 1785 دولاراً للأوقية منخفضا 1,49 دولار. وبلغ سعر الباديوم 767,97 مرتفعا 7,34 دولاراً.

الذهب يسجل ارتفاعاً قياسياً بسبب ضعف الدولار

سنغافورة - رويترز: ارتفع سعر الذهب إلى ذروة جديدة امس بعد أن هبط الدولار إلى أدنى مستوياته منذ أواخر عام 2009 أمام سلة عملات وارتفع سعر الفضة إلى أعلى مستوياته في 31 عاما في حين ساعدت الضغوط التضخمية في الصين على رفع أسعار المعدن. وبلغ سعر الذهب 1472,50 دولاراً للأوقية بعد أن سجل مستوى قياسياً عند 1479,01 دولاراً. وارتفع سعر الفضة إلى مستوى 42,41 دولاراً للأوقية وهو أعلى مستوياته منذ عام 1980.

وسجل سعر البلاتين 1785 دولاراً للأوقية منخفضا 1,49 دولار. وبلغ سعر الباديوم 767,97 مرتفعا 7,34 دولاراً.